بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

نابلس ــ فلسطين

المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار

في الضفة الغربية

14 ــ 15 آذار 2006

ورقة عمل بعنوان :

" التنمية الثقافية ضرورة لتنمية المجتمع الفلسطيني " الضفة الغربية مثالاً "

إعداد : د. رضوان أبو عياش

وكيل وزارة الثقافة

محاضر الاعلام بجامعة بير زيت

رام الله شباط 2006

المحتويات **صفحة**

- ملخص الورقة (3)
- مدخل عام (4)
- المحور الأول : مفهوم التنمية الثقافية وعلاقته بالتنمية المجتمعية (6)
- المحور الثاني : أهمية التنمية الثقافية كإحدى أسس تنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني (9)
- المحور الثالث : الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (12)
- المحور الرابع : اقتراحات عملية لبرامج التنمية الثقافية (18)
- توصيات عامة (20)
- الملاحق (21)
- المراجع

ملخص الورقة :

ورقة العمل هذه التي تحمل عنوان " التنمية الثقافية ضرورة لتنمية المجتمع الفلسطيني ــ الضفة الغربية مثالاً " تأتي ضمن سلسلة من الأوراق الهامة التي تقدم للمؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية بتنظيم من جامعة النجاح الوطنية . وهذه الورقة **تحوي مدخلاً عاماً** تبين فيه أهمية التنمية بصفة عامة للمجتمع الفلسطيني وأهمية الثقافة كأساس متين في تنفيذ التنمية والإعمار، ثم تتطرق إلى **أربعة محاور أساسية وتوصيات عامة:**

أما المحور الأول فيتحدث عن مفهوم التنمية الثقافية في علاقتها بتنمية المجتمع وإعماره وتطوره، إذ من الصعب أن نتحدث عن تنمية المجتمع دون أن نسبق ذلك بتنمية ثقافية للوعي بأهمية التنمية وضرورتها لبناء المجتمع المدني العصري الحديث .

وأما المحور الثاني فيتحدث عن أهمية التنمية الثقافية كإحدى ركائز التطوير والتنمية، إذ يتعرض هذا المحور لأهداف التنمية الثقافية وكيف يمكن أن تلعب دوراً هاماً في نشر الوعي ونظريات الفكر التطوري بين فئات المجتمع بقصد التحضير للبناء التنموي، وبرامجه انطلاقاً من واقع الموجود الحضاري للمجتمع الفلسطيني والموروث الإنساني الذي وصله بقصد رسم سياسات المستقبل الثقافية .

وأما المحور الثالث فيتناول الإستراتيجية الثقافية الوطنية كما وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية وأقرها مجلس الوزراء باعتبار فلسطين أول دولة عربية تقدم إستراتيجية ثقافية باعتراف المؤسسات الدولية ذات العلاقة كاليونسكو .

وأما المحور الرابع فيتناول برامج عملية مقترحة لتنفيذ إستراتيجية التنمية الثقافية الوطنية، مبيناً أهمية وجدوى هذه البرامج والإمكانية العملية لتنفيذها حالياً أو مستقبلاً .

وتحمل الورقة أيضاً مجموعة **توصيات عامة** للمشتغلين بالثقافة من رسميين أو مبدعين أو مؤسسات ثقافية يديرها المجتمع المدني .

ويلحق بالورقة بعض الملاحق التوضيحية والمراجع التي تم الإستعانة بها في إعدادها وتوليفها.

التنمية الثقافية ضرورة لتنمية المجتمع الفلسطيني

مدخل عام

قال بعضهم إن الثقافة هي " **الإنسان** " وبعضهم قال " **إنها القدرة على الحياة والتعاطي معها في كافة الظروف** " وأوضح بعض ثالث " **أنها العلم بالأشياء** " ... وأياً كان تعريف الثقافة فإنها أساس الحياة التي هي في تطور دائم ونماء مستمر ....

لذا فليس غريباً أن تشكل الثقافة بمفهومها الواسع الأساس المتين لأي تطور إنمائي أو مخطط تنموي أو بناء مستقبلي أو مراجعة لمستويات تطور الحياة .. ولأن فلسطين في حالة تحول مستمر وبحاجة إلى تنمية مستدامة لتحقيق أهداف شعبها، كان لا بد لورقة ثقافية أن تجد طريقها بين أوراق هذا المؤتمر الهام الذي خططت له ونفذته جامعة النجاح الوطنية، معقل البحث العلمي، بالتعاون مع وبمشاركة نخبة من مفكري ومخططي ومبدعي هذا الوطن، آملين أن يحقق هذا المؤتمر العلمي الهام أهدافه لما يحمله من حضور أكاديمي وثقافي وإبداعي مميز إضافة إلى أوراق بحثية وعملية زاخرة بالفكر والعلم على طريق التنمية .

ولأن التنمية بمفهومها الواسع والثقافة صنوان لا ينفصلان (كغيرهما من المستويات الحياتية الأخرى) فإن هذه الورقة الثقافيةتتعرض إلى أربعة محاور رئيسية هي : علاقة التنمية المجتمعية بالثقافة وإستراتيجية الثقافة الوطنية الفلسطينية وسبل تنفيذها إضافة لبعض الإقتراحات والتوصيات العملية .

من هذا المنطلق علينا أن نعترف ببعض المسلمات التي نبني عليها هذه الورقة :

المسلمة الأولى : أن لا تنمية، مهما كان مداها قصيراً، متوسطاً أم بعيداً استراتيجياً دون أن تواكبها الثقافة والوعي بمفهوم وأهداف التنمية والتعريف بها وبأهميتها وببرامجها، وعليه فإن كانت التنمية المجتمعية هي الهدف بحد ذاته وصولاً لتطوير حياة الإنسان الفلسطيني، فإن الثقافة هي بمثابة الجهاز العصبي الذي ينقل التنمية إلى الإنسان عبر الإدراك والوعي والإحساس بالتغيير والتطور .

المسلمة الثانية : أن لا بد أن تسبق الثقافة التنمية ومفاهيمها وبرامجها، والتبرير هنا يكمن في أن الإنسان الواعي والمثقف والمحيط بأهمية التحول والتطوير هو الذي يبحث عن الإرتقاء بمجتمعه ووضع الخطط التي تقضي على أمراضه الإجتماعية وتعمل على تنقيته .... لذا فإن

التنمية وبرامجها هي الخطوة الثانية بعد الوعي بالمشكلة ولا يعي المشكلة إلا من حمل الثقافة التي تؤهله للوعي بالواقع والوعي بأهمية تغييره .
وأما المسلمة الثالثة : فهي أن الثقافة ينبغي أن تواكب التنمية، وإن سبقتها، لأن مراحل التنمية وخصوصاً الإستراتيجية منها لا يتحقق بطفرة أو قفزة واحدة وإنما هي بناء تدريجي وتراكم للخبرة والإنجاز ولا بد أن تتدخل الثقافة في كل مرحلة من المراحل من أجل التفسير والتوضيح وترسيخ المفاهيم وتبرير أساليب ومناهج التنمية المختلفة .

من هنا نرى أن هذه البديهيات الثلاث تشكل تمهيداً ورافعة للتنمية إضافة إلى كونها تلعب حلقة وصل بين الإنسان والتغيير الإجتماعي الذي تهدف التنمية للوصول إليه . ولو تفحصنا أهداف التنمية بكافة جوانبها ومستوياتها لوجدنا أنها تستهدف تحقيق أفضل السبل للإرتقاء بالإنسان ... فكيف بنا والأمر فلسطينياً بعراقيله وخصوصيته وتحدياته الكبرى وذروة سنامه الإحتلال بكل معوقاته وأشكاله ومخططاته التي تمنع الفكر التنموي أو تعرقله ليظل التخلف والتدهور من سمات مجتمعنا ...
إن الثقافة التي تهدف من بين جملة أهدافها، إلى تطوير الإبداع الفلسطيني بكل أشكاله للوصول إلى إنجاز المشروع الثقافي الوطني الفلسطيني بكل أبعاده، تلتقي ومشاريع التنمية التقاءً متلازماً ومتلاحماً، خصوصاً عندما ندرك أن الهدف من برامج التنمية الوطنية هو الحرية والإستقلال والتطور والنهوض بمجتمع حاول الإحتلال تمزيق نسيجه الإجتماعي والإقتصادي والثقافي إضافة إلى الجغرافي .
وباختصار فإن هدف هذه الورقة هو شرح أهمية البعد الثقافي في التنمية الشاملة وكيفية تنفيذ هذا الهدف على أرض الواقع جنباً إلى جنب مع المخطط العام للتنمية في فلسطين.

المحور الأول : مفهوم التنمية الثقافية
وعلاقته بالتنمية المجتمعية

يقول د. شوقي جلال في تقديمه لكتاب " **التنمية حرية** " للمؤلف الهندي " أماريتا صن " أن هدف التنمية هو " زيادة نطاق الخيار الإنساني وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الإيجابية الحرة ... مسؤولية الإنتماء الإجتماعي ومن ثم يغدو المجتمع على طريق ممتد يفضي إلى المراد ومزيد من الحريات والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع " (1).

في حين يرى إماريتا صن ... أننا " نعيش في عالم يحظى بثروة غير مسبوقة وتحولات مهمة تتجاوز النطاق الإقتصادي ... ومع هذا كله نعيش أيضاً في عالم يعاني مظاهر قاسية من الحرمان والمغبة والقهر وظهور مشكلات كثيرة جديدة وقديمة على السواء، من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالإحتياجات الأولية ..... " (2)

وواضح من محاوله د. جلال تعريف مفهوم التنمية " بزيادة نطاق تمكين الخيار الإنساني " أنه يعني تمكين الإنسان من إيجاد خطة بديلة وبدائل لأية مشكلة تعترضه في حياته لتحقيق التوازن اللازم لحياته . في حين يقصد صن بقوله " بالمظاهر القاسية رغم الثروات الهائلة التي يملكها الإنسان " عدم القدرة على التخطيط السليم والقدرة على تنفيذ التخطيط لأسباب عديدة، مما يعني أن التنمية هي بداية الطريق نحو التغيير والتحول .

من جانب آخر، يقول العلامة الفلسطيني إدوارد سعيد (3) في وصفه لدور المثقف اجتماعياً، مقتبساً مقولة للماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي من " دفاتر السجن " التي كتبها عندما سجنه موسوليني بين عامي 1926 و 1937 " أن كل الناس مثقفون، لكن ليس لهم كلهم أن يؤدوا وظيفة المثقفين في المجتمع " .

وعلق أحد المحللين الإجتماعيين بقوله : لم يكن هدف غرامشي إنشاء حركة إجتماعية فحسب، بل تشييد بنية ثقافية كاملة مرتبطة بالحركة الإجتماعية . ويصنف غرامشي الذين يؤدون الوظيفية الفكرية في المجتمع إلى نوعين .... **أولهما** المثقفين التقليديين مثل المعلمين، رجال الدين، الإداريين، ممن يواصلون العمل من جيل إلى جيل، **وثانيهما** المثقفين العضويين والذين اعتبرهم غرامشي مرتبطين على نحو مباشر بطبقات أو بمؤسسات تجارية تستخدم المثقفين لتنظيم المصالح واكتساب المزيد من القوة وزيادة السيطرة . ..

في حين يرى جوليان بندا المثقفين بأنهم عصبة صغيرة من الملوك الفلاسفة الـذين يتحلـون بالموهبة الإستثنائية وبالحس الأخلاقي الفذ ويشكلون ضمير البشرية .
ونذكر هنا أيضاً ممن تعرض لدور المثقفين أو تحديد صفاتهم كلاً مـن سـقراط وسـبنوزا وفولتير وآرنست رنيان .... إضافة إلى الأساس الذي ورد عن دورهم في الكتب الـسماوية وخصوصاً القرآن الكريم .

وليس الهدف هنا تعريف المثقف بقدر ما يعنينا علاقته بالمجتمع المحلي أو الإقليمي والإنساني من حيث دوره في استشراف الفكر اللازم للتغيير الإجتماعي والتطوير الحضاري أو قل التنموي لأن المثقف الحقيقي يعتمد في فكره على سـبرغور المعـضلات الأخلاقيـة الروحية والمادية التي تواجه مجتمعه متناولاً إياها تارة بالتشخيص وتارة بالنقد والتهكم وتارة بالسخرية وتارة بتقديم فكر التغيير والهدف بنهاية المطاف هو الإصرار على تغييـر الواقـع الإنساني الذي يعيشه نحو الحق والعدل والسعادة والتطور .

وهنا يلتقي البعد الثقافي بالبعد الإجتماعي على نحو متكامل عند وضع فكره التنميـة المجتمعية موضع التفكير والتخطيط والتنفيذ . وحتى لا نغوص بعيداً في التوصيف النظـري البحت، **لعل من المفيد أن نبين كيف يلتقي الأداء الثقافي بالأداء التنموي الإجتماعي، أو مـا هي نقاط الإلتقاء بين المثقف والمخطط التنموي :-**

أولاً : إن التنمية الثقافية لا يمكن أن تتحقق دون أن تكون جزءاً أساسياً من تنميـة المجتمـع الشاملة فهي إن لم تكن جزءاً تنفيذياً لا بد أن تكون جزءاً تخطيطياً أو بوصلة توجيهية للتنمية .

ثانياً : إن المخزون الفكري للثقافة الفلسطينية التي هي تراكم إبداعي تاريخي لا بد أن يكـون أساساً تعتلي عليه التنمية وذلك لثقة الجمهور بـالمثقف، إذ يقـول ازايـا بـرلين، المتـأثر بالرومنطقية الألمانية " لقد جعلوا المثقف يعتلي منبراً عاماً ويدلي بـشهاداته " (4) وبمعنـى آخر، إن نظرة المثقف والمبدع لا بد وأن تستخدم في التنمية باعتبارها شـهادة مقبولـة مـن الجميع ــ أي المجتمع .

ثالثاً : إن الوعي الثقافي قبل، وأثناء وبعد التخطيط التنموي لا يمكن الإستغناء عنه من أجـل تنفيذ سلس وحقيقي لبرامج التنمية .... فبالوعي يفهم المجتمع وقطاعاتـه المعنيـة حيثيـات وأهمية البرنامج التنموي ضمن استراتيجية البناء العام .... وبالوعي الثقافي يسهم المجتمـع بقبول البرامج المتطورة (علماً أن المجتمع بفطرته غير قابل للتغيير الفجائي بـل وأحيانـاً يقاومه) ... وبالوعي الثقافي أيضاً، يؤكد المجتمع على النجاحات التي تـسفر عـن نتـائج ملموسة كنتائج للتنمية .

رابعاً : إن العلاقة بين التنمية المجتمعية الشاملة وبين الثقافة هي علاقة طردية، فكلما زاد الوعي الثقافي وتعمق في المجتمع كان المجتمع أميل للتغيير والتطور وكلما تخلف الوعي الثقافي تخلف المجتمع عن تنفيذ برامج ومخططات التنمية الحديثة .

خامساً : إن الإنفتاح الثقافي بين المجتمعات وتناقل المعرفة الإبداعية يجعل المخطط التنموي، إذا ما استند على الثقافة، يعي أبعاد علاقة مجتمعه بالمجتمعات الأخرى في تحقيق المنافسة البناءة، وإن كان أصلاً يدرك ذلك واقعياً من حيث الأبعاد المادية والمردودات التي سوف تتحقق من التنمية .... وبمعنى أدق، فإن الصورة الجمعية الشاملة لأنماط الثقافة التي لا بد للمثقف أن يكون قد اطلع عليها تحقيقاً لذاته الإبداعية ستسهم في تنوير التنموي وتنبيهه لهذا البعد .

سادساً : إن كمالية الإبداع التي يقدمها المثقف بصفته مولعاً بالمزج بين الواقع والخيال، والمادة والروح، والممكن واللاممكن .... قد لا تتفق وبرامج التنمية بحذافيرها، وقد يراها المخطط التنموي الإجتماعي، الإقتصادي أو السياسي ضرباً من الخيال .... إلا أن ذلك لا يمنع تقديم صورة عامة تساعد في قراءة أبعاد إبداعية وشاملة .

وخلاصة القول في تبيان العلاقة بين الثقافة والتنمية أن كلاهما يسعيان إلى تحقيق المبادىء العليا والقيم السامية التي تمنح الإنسان الحرية والعدل والمساواة وسهولة الحياة قدر الإمكان وخصوصاً في ظل التعقيدات المادية والتطورات التقنية والمعلوماتية التي تحول الإنسان إلى ترس صغير في آلة ضخمة إسمها الحياة .

---

(1) إماريتا صن، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية منشورات عالم المعرفة رقم (303) الكويت مايو 2004 ص5 .

(2) المرجع السابق ص11 .

(3) إدوارد سعيد، صور المثقف ــ محاضرات ريث سنة 1993، ترجمة غسان غصن نيويورك، شباط 1994.

(4) Isaih Berlin, Russian Thinkers, ed. Heady and Aileen Kelly (New Yourk : Viking Press. 1978)

المحور الثاني : أهمية التنمية الثقافية كإحدى أسس تنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني

من غير الملائم لدى الحديث عن أهمية التنمية الثقافية الفلسطينية، بصفتها إحدى دعائم التنمية الشاملة، أن نقيم التجربة الفلسطينية التنموية في مجال الثقافة أو المجالات الأخرى، بالمقاييس السائدة في العالم والقائمة على أسس هي نتاج تجارب المجتمعات الأخرى، ذلك لأن المجتمع الفلسطيني بظرفه السياسي وظرفه الإجتماعي وتطوره التاريخي ذو خصوصية شديدة، وإن التقى مع المجتمعات الأخرى بقواسم علمية مشتركة. ونظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني وتراثه الفكري والحضاري وتجربته الذاتية في إثبات وجوده أمام محاولات النفي والتشتيت والقفز على هويته واستلابها، وبالإستناد إلى منطلقات المجتمع الفلسطيني الدينية، والحضارية والفكرية، فإن التجربة الفلسطينية الفريدة مستمرة ومتواصلة كمجتمع حي . مما يعني أن التنمية العامة والشاملة هي إحدى أهدافه الرئيسية التي لا يمكن إهمالها للأسباب التي ذكرت آنفاً .

ولأن " السعادة " كانت ومازالت هدف المجتمعات منذ فجر التاريخ، ظل الإنسان يبحث عنها وفق مفاهيم اعتقد أنها الأفضل ــ حتى وإن استعان بمفاهيم تنموية أخرى من مجتمعات ذات تجربة (نظراً للخصوصية) كالفكر الفرعوني والإغريقي والروماني والأوروبي والأمريكي .. سواء تجلى ذلك بنظريات فلسفية أم من خلال محاولة تقليد مشاريع إنمائية تتلائم وواقعه الإجتماعي والإقتصادي وهياكله السياسية ونظمها .

ولأن المجتمعات اخترعت ثورات حضارية .... فقد اهتمت الثورات بالإنسان وبتنمية موارده عبر مجموعة من المفاهيم اتفقت عليها وعرفتها بالمواثيق والأعراف والإعلانات العالمية، كإعلانات الإستقلال وحقوق الإنسان وغيرها، مثل إعلان الإستقلال الأمريكي (جيفرسون 1779) وإعلان الثورة الفرنسية (1793/6/24) . ومع أهمية الإعلانات العالمية هذه إلا أن القرآن الكريم يظل مصدر حياة البشر وأسلوب حياتهم إذا ما طبق كما أراد الله .

ومع أن السعادة هي الكلمة الأعم كمفتاح للتنمية إلا أنه لا يمكننا إغفال الأهداف الجزئية للتنمية : كالوعي، والديمقراطية، والحرية، والتعددية الفكرية، والحرية الثقافية والتنوع

.... وغيرها . **لكن ما يعنينا هنا هو أهداف التنمية الثقافية الفلسطينية والتي يمكن أن نلخصها بالبنود التالية :**

أولاً : صياغة الهوية الثقافية الفلسطينية ضمن خصوصية المجتمع الفلسطيني التاريخية والمتميزة التي تشكل السمات الثقافية للمجتمع الفلسطيني .

ثانياً : تعميق الوعي الثقافي ونشره وتحقيق أوسع دائرة من الإبداع الفكري والفني والتراثي وكل مكونات الثقافة .

ثالثاً : فتح قنوات التبادل الثقافي وتشجيع حوار الثقافات، لأن الثقافة لا تعترف بالحواجز وتصب في نهاية المطاف في الجهد الإنساني، أو قل الحضارة الإنسانية التي تستهدف سعادة الإنسان وحريته .

رابعاً : الإسهام الفعلي في تنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية من خلال الأطر الثقافية والفلسفة التي يرتكز عليها المجتمع الفلسطيني في تنفيذ مشاريعه العامة وخصوصاً المشروع الثقافي الوطني الفلسطيني .

خامساً : تنفيذ السياسات الثقافية العالمية التي تتماهى والثقافة الوطنية الفلسطينية، كإعلان المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية بالسويد (3/20 ــ 4/2 1989) ومؤتمرات اليونسكو المتعاقبة، وخصوصاً الإعلان العالمي للتنوع الثقافي (في أواخر عام 2001) والتي تستند على مدخلات السياسات الثقافية الفلسطينية .

سادساً : الإلتزام بالمفاهيم الثقافية التي تسعى إلى الحرية وحقوق الإنسان والإبداع والتعبير عن وجدان الشعب الفلسطيني، وتعزيز روح الإنتماء وتعميق الثقافة الوطنية ونشرها ودعم المؤسسات الثقافية للوصول في النهاية إلى مستوى ثقافي متقدم ومتميز .

سابعاً : التأثير الثقافي (وعبر السياسات الثقافية) في البرامج التنموية، باعتبار الثقافة أداة هامة في عملية التنمية وأحد أهدافها الرئيسية وعاملاً من عوامل النمو الحضاري .

ثامناً : مواجهة عمليات التذويب وإلغاء الهوية الفلسطينية، وإثبات الوجود الثقافي بكافة الأشكال والبرامج الثقافية، وفي هذا السياق يقول الكاتب سمير عطية في مجلة مركز العودة الفلسطيني في " العدد 101/ تموز 2004 " وإذا كان الصهاينة قد وضعوا خطتهم لإقتلاع الثقافة الفلسطينية ومحاربة المثقفين الفلسطينيين .. فإن على المبدعين والمثقفين تحمل مسؤولية الدفاع عن الهوية الثقافية الفلسطينية " .

تاسعاً : ربط التنمية الثقافية بمجالات الثقافة، وإن تقاطعت مع برامج تنموية أخرى في مجالات التعليم، الصحة المعلومات والتطور التقني .... وغير ذلك من مجالات قد تشترك الثقافة بها مع مجالات أخرى .

إن هذه الأهداف العريضة والتي تعنى بها التنمية الثقافية الفلسطينية وتحولها إلى برامج تنفيذية ليست إلا محاولة لإنهاء الأزمة الثقافية التي مر بها الشعب الفلسطيني والأمة العربية والتي بتحقيقها يمكن إنهاؤها أو تجاوزها .

ومع أن البشرية لم تواجه قط مشكلة تشظي الوعي مثل ما تواجهه اليوم نتجه أزمة حضارة المادة (5) دون توازٍ مع حضارة الروح ... فمثلاً، حولت الحضارة الغربية العلم والعقلانية إلى دعامة لبنائها الداخلي دون أن تلعب القيم التي أنزلت من السماء أو التي شيدتها الحضارات السابقة دوراً موازياً ومماثلاً لحضارة العلم والعقل .. وعليه فإن الحديث عن التنمية الثقافية للمجتمع الفلسطيني لا يمكن أن يكون بمعزل عن روح الحضارة العربية والإسلامية أو قيم المجتمع التي توارثها عبر الأجيال، والتي شكلت الإطار النفسي والإجتماعي للمجتمع الفلسطيني .

وخلاصة القول أن أهمية التنمية الثقافية لا تسجل هدفاً هاماً في تنمية المجتمع فحسب، لكنها أيضاً تصحح مسار البرامج التنموية التي تستند على المادة دون الإطار الإنساني والروحي الذي تهدف إليه التنمية في المحصلة النهائية (6) ذلك لأن تصويب الواقع أو تجميله لن يتم دون البحث عن الأسس التي جعلت من الحضارات الإنسانية شاهداً على الخلق والإبداع والتطور وهو ما تهدف إليه التنمية في نهاية المطاف (7) .

---

(5) سمير عطية، أزمة الثقافة الفلسطينية ... من النكبة حتى الحصار العدد (101) لندن 2004 .

(6) عبد الله الفريجي، الموقف من الدين ودوره في أزمة الحضاره، مجلة النبأ، العدد (63)، 2001 .

(7) حسن حنفي، صراع الحضارات أم حوار الثقافات : نماذج متبادلة، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنتماء القومي العدد (114 ــ 115) ص39 .

المحور الثالث : الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية .

استندت الخطة الوطنية الفلسطينية على مجموعة من الحقائق والأسس الخاصة بالمجتمع الفلسطيني من أجل تنفيذ المشروع الوطني الفلسطيني الثقافي والتي تتمثل في : مراجعة الواقع الفلسطيني الذي هو جزء من المشهد السياسي والثقافي العربي العام الذي يتعرض لمحاولات المسخ الثقافي والتهميش والطمس .. والغزو الثقافي المستمر الذي قد يتغلغل إلى داخل المجتمع كما يقول ابن خلدون " إنما تبدأ الأمم بالهزيمة من داخلها عندما تشرع في تقليد عدوها " .... لأن الخطة الوطنية تدرك أن احتلال العقل وتسطيح الفكر يعد أمراً أخطر من الغزو العسكري الذي يستمد مرتكزاته من آليات الإخضاع الداخلي إضافة إلى آليات الإخضاع الخارجي التي أفرزتها ثقافة الهيمنة ثم ثقافات الإحتواء والفوقية والمتمثلة بالإستقطاب والهيمنة والتغريب والتنميط والتغطية والعولمة وكل أدوات الإحتكار الثقافي الأخرى (8) .

كما انطلقت الخطة الوطنية الفلسطينية من برامج التنمية الثقافية التي أقرتها الأمم المتحدة، ومراعاة البعد الثقافي للتنمية تأكيداً على الهوية الفلسطينية وإثرائها وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة الثقافية وتعزيز التعاون الثقافي الدولي، إضافة أيضاً إلى الأهداف والمفاهيم التي وضعها المجتمع الفلسطيني لتطوير برامج تنميته الثقافية .

ومع أنه تمت مناقشة خطتي التنمية الفلسطينية العامة الأولى للفترة الواقعة ما بين (1999 ــ 2000) والثانية للفترة الواقعة ما بين (1999 ــ 2003)، حيث تم استعراض برامج واستراتيجيات وزارات عدة من بينها وزارة الثقافة، والتي كان أبرز ما فيها إقرار مجموعة مشاريع تنموية من بينها صندوق التنمية الثقافية في ضوء مصادقة مجلس الوزراء على قرار اعتماد الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (9) باعتبارها أول خطة تنمية للثقافة الوطنية تصدر عن دولة عربية باعتراف اليونسكو والمؤسسات المثيلة الدولية .

وقد أبرزت الخطة، كما عرضتها الوزارة بانسجام مع رأي المبدعين الفلسطينيين والعرب والأجانب، أن مفهوم الحرية والخلاص من الإحتلال هو مفتاح التنمية كما أكد ذلك التنموي الإجتماعي الهندي صن بقوله " إن دعم وتعزيز الحرية الإنسانية هو الهدف

الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية في آن واحد، إذ يرتبط هدف التنمية بتقييم الحريات الفعلية التي يتمتع بها الشعب صاحب الشأن (10) .

وبالرغم من الإحتلال وقهره، والصعوبات التي تواجه التنمية بصورة عامة والثقافة بصورة خاصة، استطاع الفلسطينيون أن يقطعوا شوطاً مهماً في التنمية الثقافية بالرغم من الأزمة الثقافية التي يمر بها العرب عموماً والفلسطينيون بوجه خاص .... وفي هذا السياق يقول الكاتب زكريا محمد (11) " تجد الثقافة الفلسطينية نفسها في ورطة مثلثة، فهي أولاً مطالبة بإثبات وجودها وتأكيده أمام تشكيك الإعداء، وهي ثانياً مملوءة بالخوف من أن هذا التأكيد قد يؤدي إلى حرج انتمائها لمحيطها العربي، وهي ثالثاً مطالبة بأن تنتقد ضعفها وهشاشتها .... وفوق ذلك كله، تقبل أن تتحمل مهمات فوق طاقتها، مما يورطها في إشكاليات عميقة تدفعها أحياناً إلى الخروج من ذاتها ... " .

إلا أن الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية والتي اعترف بها العالم نجحت في التخطيط السليم لمستقبل تنموي واعد رغم أن أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أن أي إصلاح حقيقي لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية تنموية في المنطقة العربية يستلزم أن يمتد الإصلاح إلى جنبات المجتمعات العربية كافة كما يؤكد ذلك تقارير التنمية الإنسانية العربية (12)، والذي يؤكد نظرة شاملة للتنمية . إذ جاء في التقرير " أن التنمية الإنسانية الثقافية لا بد وأن يصاحبها تنمية في كافة المجالات، وليس ثمة شك في أن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، واحتلال الولايات المتحدة للعراق ترك أسوأ الأثر على التنمية في المنطقة العربية " (13) .

مرتكزات الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (14) .

قبل عرض محتويات الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية، بصفتها خطة تنمية ثقافية، لعل من المفيد أن نبين المرتكزات التي بنيت على أساسها هذه الخطة .. فمن خلال ورشات العمل التي نفذتها وزارة الثقافة في الداخل والخارج، ومن خلال الملخصات التي قدمها وزير الثقافة، الكاتب والأديب يحيى يخلف في تلك الورش، إضافة إلى مجموعة هامة من الأوراق البحثية والدراسية من الأخوة والأخوات في وزارة الثقافة، أو المبدعين من خارجها بالتعاون مع المؤسسات الثقافية العربية والدولية .... من خلال كل ذلك فإنه يمكننا أن نحدد مرتكزات الخطة بالنقاط التالية :-

1. مفهوم الثقافة : باعتباره مجموعة من السمات الروحية والفكرية المستمدة من خبرات عربية وعالمية .
2. السياسة الثقافية : مجموعة الأهداف الإستراتيجية التي تحقق مجموع الأهداف الوطنية في الجانب الثقافي للشعب الفلسطيني . ويمكن أن تقسم السياسة الثقافية إلى مجموعة نظم محددة بأوقات قصيرة، متوسطة أو بعيدة .
3. الأهداف الوطنية الثقافية : الإهتمام بعموم الشأن الثقافي من قبل السلطة الوطنية وتحديداً وزارة الثقافة ومجموعات المؤسسات الثقافية الأخرى التي تهدف إلى تحقيق السياسة الثقافية الوطنية .
4. التفاعل الثقافي محلياً وعربياً ودولياً من حيث مفهوم الثقافة، سياساتها، أهدافها، أنشطتها أو ما يتعلق بتحقيق برامجها التنموية كالحرية والتحرر والإسهام في المجهود الثقافي العالمي وحماية الهوية الوطنية الثقافية وتعميقها، عبر التأكيد على أصالة مقوماتها، وإفساح المجال لفنون الإبداع الثقافي ومكوناته .
5. توفير الإمكانيات اللازمة لتفعيل التنمية الثقافية وإنجازها عبر البرامج والأنشطة والمشاريع التي وضعتها خطة التنمية العامة والمتعلقة بالجانب الثقافي .
6. الإرتكاز على مقومات التنمية الثقافية الفلسطينية كالتواجد السكاني ومكونات الشعب الفلسطيني الثقافية المتعددة والمبادىء السامية والقيم الدينية والدنيوية التي يتحلى بها الشعب الفلسطيني .
7. متابعة السياسات الثقافية الفلسطينية والعربية وتشجيع السياسات التي تخدم أهداف الشعب الفلسطيني العامة .
8. دور المؤسسة الفلسطينية الرسمية وكذلك المؤسسات التي أوجدها المجتمع المدني .
9. ضرورة إجمال مكونات الخطة الوطنية للسياسات الثقافية مثل :

ـ تأثير الإحتلال الإسرائيلي على الثقافة وما يرتبط بها وانعكاسه على الشعب الفلسطيني.
ـ الربط بين البرامج الوطنية الثقافية وبرامج التنمية الشاملة .
ـ الحرص والتأكيد على حق الشعب والمبدعين في المشاركة في الحياة الثقافية .
ـ التأكيد على دور المنظمات الأهلية والمجتمعية في تنشيط الحياة الثقافية .
ـ الحفاظ على مكونات الهوية الثقافية الفلسطينية .
ـ الحرص على البعد الثقافي في مناهج التعليم والتربية .
ـ أهمية استخدام تقنيات المعرفة .
ـ أهمية التكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية .
ـ أهمية توفير مصادر التمويل للتنمية الثقافية .

مكونات الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (15) .

اشتملت الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية على مجموعة من النقاط التي تشكل برمتها نظرة واعية وبعيدة المدى للهم الثقافي الفلسطيني الذي يمكن أن يزول بتنفيذها .

فقد تصدر الخطة توطئة بينت أنها جاءت نتاج جلسات عمل في العديد من مدن فلسطين بمشاركة فاعلة وأوراق عمل متنوعة من مبدعين ومثقفين وأكاديميين فلسطينين وعرب وأجانب .

في حين تمسكت مقدمة الخطة بالأبعاد المرجعية التي شكلت إطاراً قانونياً عاماً للخطة كالمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد في مكسيكو في آب 1986، ونتج عنه إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية، وكذلك إعلانات اليونسكو والأمم المتحدة (1988 ــ 1997) التي أكدت على البعد الثقافي في عملية التنمية، إضافة إلى نتائج أعمال (المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية من أجل التنمية) الذي عقد في ستوكهولم/ السويد نيسان 1988 .

كما بينت المقدمة أهمية ندوة (المشروع الثقافي الفلسطيني والإستراتيجية المستقبلية) التي عقدت في القاهرة في الفترة ما بين (24 ــ 26) يوليو/ تموز 2003 بمشاركة فلسطينية وعربية واسعة، إضافة إلى الندوة الختامية التي عقدتها وزارة الثقافة يوم 2005/12/14 لتعلن بها عن إنجاز الخطة الوطنية الثقافية الفلسطينية .

كما احتوت الخطة على نبذة تاريخية لمسيرة الشعب الفلسطيني ومعاناته وما تعرض له من محاولات طمس معالم هويته الوطنية والتاريخية والثقافية، وبينت المقدمة دور الثقافة في مقارعة الإحتلال وتثبيت الهوية الوطنية الثقافية بكل وسائل التسجيل والإبداع والتنوير والتأهيل وإحياء الموروث فكراً وروحاً ومادة .

ثم تعرضت الخطة للمبادىء التي قامت عليها السياسة الثقافية الفلسطينية (والتي تعرضنا لها عند الحديث عن مرتكزات الثقافية الفلسطينية) . فقد جاء في المبادىء أن الإحتلال يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية الثقافية، وأن لا بد من ارتباط التنمية بالثقافة ارتباطاً وثيقاً، وأن من حق الشعب الفلسطيني تلقي المعرفة وانتاجها وإعادة انتاجها ... وغيرها من المبادىء الأخرى التي تحملها الخطة (راجع ملحق رقم (1)) .

ثم حددت الخطة الأهداف الإستراتيجية ومرجعيات الخطة (أي المصادر الأساسية لتوجهاتها كالقيم الإنسانية والثقافية، العربية الإسلامية، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير

الفلسطينية والتراث الثقافي الفلسطيني وميثاق الوحدة الثقافية العربية والخطة العربية الصادرة عن " الأليكسو " وأهداف منظمة " اليونسكو " .

ثم رصدت الخطة الأولويات التي تمكنها من الإنتقال من التخطيط إلى التنفيذ، وقد شملت محاور الأولويات مستويات الآداب وأنواعها والفنون وأصنافها والتراث الشعبي والفلكلور والمخطوطات والتراث الثقافي والصناعات الثقافية والمكتبات والمناهج التعليمية وبرامج التنمية والثقافة الديمقراطية والأولويات المشتركة لمختلف القطاعات الثقافية إضافة إلى التشريعات الثقافية ثم التمويل .

ثم انتهت الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية بآليات تنفيذ الخطة .

وتوضيحاً للخطة (الملحقة بهذه الورقة) قدم العديد من الكتاب والمبدعين سواء في ورش العمل التي نظمتها وزارة الثقافة أو من خلال اهتمامات المبدعين بأوراق متخصصة نذكر منها " ورقة بعنوان " السياسات الثقافية " للسيد عصام بطران من وزارة الثقافة، والسيدة هديل رزق التي قدمت ورقة بعنوان " تمويل الثقافة في فلسطين " في حين قدم الدكتور حمدان طه من وزارة السياحة والآثار ورقة بعنوان " التراث الثقافي والهوية " وكذلك السيد مالك الريماوي الذي قدم ورقة بعنوان " الثقافة وتعلم الفنون في المناهج الفلسطينية " والسيد طلعت عبد الحميد من وزارة الإعلام الذي تحمل ورقته عنوان " الثقافة ووسائل الإعلام الفلسطينية " والسيد عبد الفتاح القلقيلي/ من المجلس الأعلى للتربية والثقافة الذي قدم ورقة بعنوان " مسودة الإطار العام لإستراتيجية الثقافة المستقبلية في فلسطين " .... إضافة لأوراق عمل قدمها المدراء العامون والباحثون والكتاب في وزارة الثقافة والمساهمون والمشاركون في مؤتمرات الإستراتيجية الثقافية التي نظمتها الوزارة .

وباختصار، فقد صبت جميع الأفكار من مؤتمرات وأوراق في بوتقة واحدة، كان لوزير الثقافة يحيى يخلف السبق في صياغة الخطة وإخراجها بالصورة التي هي عليها بتوازن تام بين السياسات الوطنية العامة والسياسة الوطنية للثقافة .

---

(8) عبد الله أبو هيف، الغزو الثقافي والمفاهيم المتصلة به، مجلة النبأ العدد (63) 20010 .

(9) الخطة الوطنية للثقافة، الفلسطينية، وزارة الثقافة، رام الله/ غزة 2005 .

(10) صف، مرجع سابق ص70 ــ ص71 .

(11) زكريا محمد، مرجع سابق ص7 .

(12) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ــ 2004، UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) المكتب الإقليمي، الأردن 2005. ص5 .

(13) المرجع السابق ص7 .

(14) الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية، وزارة الثقافة، رام الله/ غزة 2005 .
(15) الخطة الوطنية، المرجع السابق.

المحور الرابع : اقتراحات عملية لبرامج التنمية الثقافية .

في ضوء ما ورد في الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية، واستلهاما من الرؤية الواردة فيها والتي أقرها مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 / 1 / 2006 رقم (45)، وفي ضوء احتياجات الثقافة الفلسطينية الواقعية ومتطلبات تحقيق أهدافها، وبناءا على ضرورة تحويل الخطة الوطنية الى آلية عمل ومشروع تنفيذي للادارات العامة في وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية والمبدعين والإحتياجات الثقافية الملحة يمكن أن نتقدم بالمقترحات التالية : ــ

أولا : يتم تقسيم خطة العمل التنفيذية الى ثلاثة أجزاء رئيسية هي :

أ ــ مشاريع وطنية استراتيجية عامة

ب ــ مشاريع فورية قابلة للتنفيذ

ت ــ أنشطة ثقافية مركزية

ثانيا : يستمر تنفيذ المشاريع التي تم الموافقة عليها من قبل وزارة الثقافة والهيئات والمؤسسات الرسمية التي تعاقدت الوزارة معها كل في اختصاصه وادارته العامة، إضافة إلى مشاريع المؤسسات الثقافية الفلسطينية التي تنفذها أو تخطط لتنفيذها .

ثالثا : يتم اقرار موازنة تقديرية لكل مشروع بناء على دراسة جدوى فعلية وليس تقديرا ، على أن ترتبط المشاريع بتوقيت مدروس وبخطة واحدة عامة تحت مظلة وزارة الثقافة باعتبارها مركز الفعل الثقافي الرسمي .

رابعاً : دعم المشاريع الثقافية التي تعمل خارج وزارة الثقافة على أن تؤدي الهدف الثقافي الفلسطيني العام . **وعلى سبيل المثال نذكر بعض المشاريع لكل جزء من الأجزاء الثلاثة التي تشكل خطة تنمية ثقافية كما هي موضحة في الجدول التالي** (علماً أن دراسات ميدانية قد أعدتها وزارة الثقافة وتسعى لتنفيذها) .

توصيات عامة

في ضوء ما قدمته هذه الورقة السريعة في موضوع هام يمثل روح الهوية الوطنية والحضارية الفلسطينية، يصعب على الباحث أو الدارس تحديد إطار واحد للثقافة الفلسطينية .... هل هو الإطار التاريخي ؟ أم الحضاري الإنساني ؟ أم التحدي الإستعماري ؟ أم أزمة المثقف ؟ أم أزمة الشتات وإعادة صياغة النسيج الإجتماعي كمقدمة لإعادة صهر النسيج الثقافي في بوتقة واحدة ؟ ..أم كل ذلك معاً ؟ ؟

والحقيقة أن ثمة أسئلة كبيرة تطرح لدى معالجتنا لموضوع التنمية الثقافية الفلسطينية .... ،ولكن بصورة سريعة، ربما من المفيد أن نتقدم هنا، وبهذه العجالة، ببعض التوصيات العامة :

أولاً : ضرورة تصدر الثقافة الفلسطينية لسلم أولويات البحث والدراسة، القرار التنموي وتنفيذ مشاريع التنمية الثقافية على الأرض بعيداً عن الدوران في المحور النظري تثبيتاً لمقومات الهوية الوطنية الثقافية .

ثانياً : وضع الآليات العملية القادرة على مواجهة سياسات نفي الآخر، والتغريب والهيمنة والإحتواء والشوفينة الثقافية وطمس حضارة الآخر التي تمارس ضد الفلسطينيين .

ثالثاً : تشجيع الإبداع الثقافي المحلي بوحيً من الأصالة الفلسطينية وبكل مكوناتها ودون إنغلاق على الحضارات الأخرى وتجارب الآخرين الإبداعية وذلك عبر حلقات الدرس والورش العملية وتبادل الفكر والإبداع بصورة مبرمجة وثابتة كالمؤتمرات الثقافية السنوية أو الموسمية .

رابعاً : شمولية خطط التنمية الثقافية لكل طبقات المجتمع الفلسطيني ودون الحصر بنخبة محددة كما ينبغي أن تعطى التنمية الثقافية كافة أماكن تواجد الفلسطيني حفاظاً على وحدة الهوية الثقافية مع الإصرار على تنوع الإبداع في جميع المجالات استمراراً للإبداع الفلسطيني وإحياءاً للموروث والماضي دون الإستغناء عن مواكبة التطور الإنمائي للثقافة .

وباختصارفإن هذه الورقة هي محاولة متواضعة، للتذكير بأبرز القضايا التي تواجه المشروع الوطني الثقافي الذي به وحده يستطيع الفلسطيني أن يكون حراً مبدعاً واعداً ومسهماً برسم خريطة الإبداع الإنساني والحضاري الإنساني والعالمي ودون انقطاع رغم التحديات التي تواجهه منذ ردحاً من الزمان .

المراجع

ـ زكريا محمد، **في قضايا الثقافة الفلسطينية**، الطبعة الأولى، مواطن، رام الله 2005 .

ـ أماريتا صن، ترجمة شوقي جلال، **التنمية حرية**، سلسلة عالم المعرفة (303) المجلس الوطني للثقافة والفنون يناير 1978 .

ـ إدوارد سعيد، **صور المثقف، محاضرات ريث سنة 1993**، ترجمة غسان غصن، نيويورك 1994 .

ـ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004**، منشورات UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ المكتب الإقليمي) الأردن 2005 .

ـ **مجلة شؤون تنموية**، السنة الثانية عشر، العدد 28، الملتقى الفكري العربي القدس، المقدسي، خريف 2003 .

ـ **تقرير التحول الديمقراطي رقم (18) و (19)**، الملتقى الفكري العربي القدس 2003 .

ـ **الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية**، وزارة الثقافة، رام الله/ غزة 2005 .

ـ **الخطة الثقافية التنفيذية لوزارة الثقافة**، رام الله 2006 .

ـ عمر عبد الرازق ونائل موسى، **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله 2001 .

ـ **وطن ومواطن**، وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2001 .

ـ **التنمية البشرية في فلسطين منهج بالمشاركة**، تقرير حول برامج دراسات التنمية 1998، جامعة بير زيت 1998 .

ـ حافظ زعفران، **دراسة جدوى إنشاء الصندوق العربي للتنمية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، حزيران 1998 .

ـ **التصور التنفيذي للعقد العربي للتنمية الثقافية ومشروع العواصم الثقافية العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1999 .

ـ **Isaih Berlin, Russian Thinkers, ed. Heady and Aileen Kelly (New York : Viking Press. 1978) p.129 .**

الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية

توطئة

صيغت "الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية" , على مدى شهور عديدة ولقاءات مختلفة شملت رام الله والقاهرة ونابلس وغزة وعمان , وشارك في إعدادها عشرات المفكرين والأدباء والأكاديميين والفنانين العرب الفلسطينيين وغير الفلسطينيين , وقد صيغت وأعدت في ظروف قاهرة , إذ كان المحتل ينشب أظافره وما زال في جسد الوطن .

تهدف هذه "الخطة" فيما تهدف الى تجاوز اثار الاحتلال الاسرائيلي , الذي دمر وزوّر وادعى ما استطاع , تساعده في ذلك دوائر الاستعمار والهيمنة التي اتخذت من " المنهج العلمي " رداء تخفي تحته اسكات الصوت الفلسطيني وازاحة هذا الشعب من التاريخ , مسترشدة في ذلك بتاريخ الاوهام وأوهام التاريخ . ولهذا , فقد رأت هذه "الخطة" ان الاهتمام بالمكان وتاريخيته ومشهديته وطبقاته الحضارية على اختلافها وتنوعها ملك لهذا الشعب وجزء من هويته الثقافية والحضارية متجاوزة النظرة الضيقة. وعليه , فإنها– وان كانت تؤكد هوية الانسان العربية والاسلامية وخصوصية التجربة والرؤية – لم تلغ الحوار والجدل والاختلاف والتثاقف والتلاقي وصنع السلام دون الوقوع في عبادة الذات أو رفض الآخر أو الانغلاق أو العنصرية . ولهذا , فإن توجه "الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية" ورؤيتها المسقبلية تقوم على تأسيس الرواية الفلسطينية الخاصة ضمن شروطها التاريخية والنضالية والثقافية وجمع احزانها وشظاياها من الضياع أو النسيان أو محاولة التهميش والتغييب أو التغريب , دون ان تغفل ان تأسيس رواية عن الذات يعني تأسيس رواية لا تنفصل عن الاخرين قوامها الندية والانسانية والعمل الخلاق المبدع , ودون ان تنسى ان التنمية الثقافية لا معنى لها دون سقف الاستقلال والحرية . ومن هنا, كان هذا التركيز على تجاوز الاحتلال باعتباره فكرة ساقطة أخلاقياً لا تثبت أمام الشوق الانساني للحرية والانعتاق . ان واضعي هذه "الخطة" مدركون لعظم التحدي وصعوبته الكبيرة , فالمقولة الثقافية في فلسطين لا تسعى فقط لتوفير الفرص أمام القدرات والخيارات , وانما تسعى لتجاوز الشرط الاصعب الا وهو الاحتلال , ولهذا فإن مهمة الثقافة ومنتجها ومتلقيها والمنشغل بها هي مهمة تتجاوز امكانات الفلسطينين , لتطال الاخوة العرب والاشقاء وكل المؤمنين بالحرية والكرامة .

هذه "الخطة"، التي غطت بالتفصيل الهموم والواقع والمأمول , حاولت ان ترمم وان تجمع المشتت , وان تستثير القوى المختلفة والاطراف ذات العلاقة , وأن تعمل للمستقبل وكأن الاحتلال قد زال , وان تعمل للحاضر في ظل احتلال صلف مقيم . مهمة صعبة وعبء ثقيل, ترى هذه "الخطة" ان امكانية النجاح فيها تستدعي مساندة ومساعدة الهيئات الدولية والعربية والشقيقة . الشمول الذي تتميز به هذه "السياسة" يعكس آمال الفلسطينين العريضة بالتحكم بمكانهم ومناهجهم وشكل مجتمعهم ونوعية دستورهم وطرائق تعبيراتهم الفنية والأدبية , دون تمييز أو استثناء أو اقصاء .

هذه "الخطة" التي صاغها مبدعو فلسطين في جميع اماكن تواجدهم تعكس مدى رؤاهم وعمق آرائهم ونصاعتها في رواية وطن خالٍ من الاحتلال والعنصرية والكبت والقمع , ومجتمع يعيش كبقية مجتمعات الارض الحرة , يساهم في خلق ثقافة تتميز بالاصالة والهوية الخاصة , وبالقدرة على التواصل مع الأخرين على مبدأ المساواة والندّية والقدرة والابداع .

المقدمة

استناداً الى الخبرات والتجارب والجهود التي قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) في مجال التخطيط الثقافي ، ورسم السياسات الثقافية العربية ، وخاصة ما قامت به المنظمة في مجال وضع الاستراتيجيات ، وفي مقدمتها (الخطة الشاملة للثقافة العربية) .

واستناداً إلى نتائج المؤتمرات التي عقدتها اليونسكو حول السياسات الثقافية ، ومن أبرزها :

1) المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد في مكسيكو في 6 أغسطس / آب 1982، والإعلان العالمي الذي صدر عنه (اعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية) ، والذي تضمن المبادئ الاساسية التي تؤكد ان الثقافة بمعناها الواسع عبارة عن مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز الجماعات الإثنية ، وهي تشمل الفنون والآداب ، وطرق الحياة ، وكذلك الحقوق الأساسية للإنسان ، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات .
2) وما أعلنته منظمة اليونسكو والأمم المتحدة بإطلاق فكرة العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988 – 1997) والذي أكد على البعد الثقافي في عملية التنمية
3) واستناداً إلى نتائج أعمال (المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية من أجل التنمية) الذي عقد في ستوكهولم / السويد من 30 مارس (آذار) – 2 أبريل (نيسان) 1988 والذي بحث التحديات التي تواجه عملية التنمية الثقافية ، والقيم التي يؤكدها التنوع الثقافي ، والحوار بين الثقافات ، وقضايا الابداع ، وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ..الخ
4) وبالإشارة إلى تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ، وهي لجنة عالمية مستقلة تشكلت بقرار من الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو في نوفمبر 1992 ، هذا التقرير الذي صدر بعنوان (التنوع البشري الخلاق) والذي ابرز القضايا الرئيسة للثقافة والتنمية ، وألقى عليها الضوء ، وابرز دور الثقافة في بناء السلام وتدعيم القيم الديمقراطية واهتم بثقافة المرأة ، والأطفال ، والشباب ، وطالب دول العالم بإعادة النظر في السياسات الثقافية في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية المتسارعة.

استناداً إلى كل هذه التجارب والرؤى والخبرات ، ونظراً للحاجة الملحة إلى رعاية الثقافة الفلسطينية، وحمايتها ، وتطويرها ، ووضعها في المكان العالي الذي تستحق لتلعب دوراً اكبر في عملية التحرر الوطني ، وإعادة بناء الوطن ، والتخلص من الاثار السلبية

للاحتلال الاسرائيلي الذي دمر كل اوجه الحياة في فلسطين ، بما فيها الحيـــاة الثقافيـــة ، ومن اجل تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية ، والتكامل ما بين الثقافة والتنمية ، وتأكيد البعد العربي الإسلامي للثقافة الوطنية الفلسطينية ، وقوة هذه الثقافة ودورها في المحافظة على الشخصية الفلسطينية ، والحقوق الوطنية ، ووحدة الشعب الفلسطيني في أمـــاكن تواجـــده كافة ،وبهدف إطلاق الطاقات الإبداعية ، وتعزيز مكانة الثقافة الفلسطينية في لوحة الثقافة العربية والإنسانية ، وإبراز العمق الحضاري للتراث والممتلكات والكنوز الثقافية الفريدة التي تزخر بها ارض فلسطين ، وخاصة مدينة القـــدس بأماكنهـــا المقدســـة الاســـلامية والمسيحية، وتراثها الديني والإنساني ، فإن المجلس الأعلى للتربية والثقافة فـــي منظمـــة التحرير الفلسطينية ، مع وزارة الثقافة الفلسطينية ، والمؤسسات الرسمية الأخرى المعنية بالثقافة وكذلك مع المبدعين والمفكرين والمؤسسات الثقافية الأهلية ، عكف على وضـــع الترتيبات لبحث التحديات التي تواجه المشروع الثقـــافي الفلـــسطيني ، للوصـــول إلـــى استخلاصات تمكن من رسم سياسات ثقافية صائبة ، تنقل العمل الثقافي الفلـــسطيني مـــن العفوية إلى التخطيط ، ومن التراكم الافقي الـــى التـــراكم العمـــودي, وترســـم ملامـــح الاستراتيجية الثقافية المستقبلية .

وفي هذا السياق ، عُقدت العديد من اللقاءات ، وورشات العمل التي شارك بها عـــشرات الكتاب والباحثين والفنانين والمفكرين والأكاديميين ، وأسفرت هذه اللقـــاءات وورشـــات العمل عن رؤى واستخلاصات ، واقتراحات حددت التوجهات والاولويـــات والحاجـــات العاجلة لمختلف مجالات الآداب والفنون والتراث .

وجاءت ندوة (المشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية) التي عقـــدت فـــي القاهرة في الفترة ما بين 24 _ 26 يوليو 2003 وشارك بها حوالي سبعين مثقفاً فلسطينياً وعربياً تتويجاً لهذه الجهود التي تمت في أصعب وأقـــسى الظـــروف ،إذ كـــان الـــشعب الفلسطيني خلالها يتعرض لحرب الإبادة التي تـــشنها قـــوات الاحـــتلال الإســـرائيلية ، ويتعرض إلى الممارسات الصهيونية التعسفية المتمثلة بسياسات العقوبـــات الجماعيـــة ، والاغلاق والاغتيال ، والاعتقالات وتجريف الأراضي والمزارع ، وهدم البيوت ، وإلحاق أفدح الأضرار بالعملية التربوية ، وبالحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. واســـتكمالا لهذا النشاط اضطلعت وزارة الثقافة الفلسطينية بالدور الرئيسي، وحافظت على التنـــسيق والتعاون مع المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت ثلاث ورشات عمل في نابلس وغزة وعمان، وتتوج النشاط بالنـــدوة التـــي عُقـــدت (بالفيـــديو كونفرنس بين غزة ورام الله) يوم 2005/12/14 . وهذه الندوة اقرت هذه الصيغة النهائية ل"**الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية**".

إن وضع خطة مستقبلية للثقافة الفلسطينية ، تستند إلـــى المنطلقـــات والقـــيم الإنـــسانية والتحررية ، وإلى ثقافة الصمود التي أصبحت أسلوب تفكير ، ونمط حيـــاة ، وتجليـــات سلوك في الحياة الفلسطينية ،إن وضع هذه الخطة يكتسب أهمية كبرى في هذه المرحلـــة التي يطرق فيها الشعب الفلسطيني بقوة أبواب الاستقلال ، ويتطلع فيها إلى قيـــام الدولـــة الفلسطينية المستقلة ، ذات السيادة ، وعاصمتها القدس الشريف .

نبذة تاريخية

واجهت فلسطين أرضاً وشعباً محنة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً، إذ تم سلخها عن محيطها القومي بعد الحرب العالمية الأولى، وقُسّمتْ بلاد الشام أو ما كان يعرف بسوريا الكبرى من خلال مشروع سايكس بيكو، وأصبحت محط الأطماع والمشاريع الاستعمارية والصهيونية ... وهيأ الاستعمار البريطاني الظروف لتحويل فلسطين الى وطن قومي ليهود العالم ، فصدر وعد بلفور المشؤوم الذي اعتبر الشعب الفلسطيني اقلية، وجرده من حقوقه، وحوّل وضعه القانوني الى مجموعة من السكان الهامشيين، ونفى وجوده وتاريخه، وأباح عملية السطو على أرضه وممتلكاته، ورموزه، وثقافته، وتراثه .

وجاءت الحركة الصهيونية، مدعومة من القوى الاستعمارية، كقوة غازية، تنهب الارض، وتقيم المستوطنات، وتُشكل جيشاً مدججاً يستولي عن طريق القوة على الارض، وترتكب المجازر، وتقتل وتشرد أبناء الشعب الفلسطيني، وتقيم دولة يهودية علـــى انقـــاض هـــذا الشعب. ولقد واجه الشعب الفلسطيني هذه القوى العاتية بالكفـــاح والمقاومـــة، والتـــشبث بأرضه، والتمسك بحقوقه، في ظل ظروف دولية ظالمة، وموازين قوى غيـــر متكافئـــة، تسببت في نهاية المطاف في احتلال أرضه واقتلاع غالبيته العظمى، ونفيهم وإبعادهم .

إن الهجمة الاستعمارية الصهيونية، استهدفت فلسطين أرضاً وشعباً وتاريخاً وثقافة، وكانت هذه الهجمة ترمي الى تدمير هذا الشعب وطمس هويته، وإلغاء وجوده ... لكـــن، علـــى الرغم من كل المحن فقد حافظ الشعب الفلسطيني على هويته، وعلى شخصيته الوطنيـــة. ولعبت الثقافة, باعتبارها الوجدان الحي, الدورَ البارز في حماية هذه الهوية بكل مكوناتها، وشكلت المقاومة الثقافية طليعة نضال اتخذ موقعه في خارطة المشروع الوطني، ورافـــق الكفاح الفلسطيني المسلح والانتفاضة الشعبية الباسلة، وعبّر عن اعتزاز الشعب الفلسطيني بجذوره، وموروثه الثقافي، ورموزه، وتاريخه، وتراثه الشعبي، وممتلكاتـــه الحـــضارية

ومقدساته. ومن خلال هذه المنظومة الثقافية حافظ الشعب الفلسطيني على تقاليده، ومثله، وقيمه، وسلوكه، وطور نمط تفكيره، واسلوب حياته، وفعّل قيمه ومعتقداته وسجاياه من أجل التحرر الوطني.

وفي سياق النضال من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، طوّر ابداعه، وعمّق ذاتيته الثقافية، وخصوصيته، وانتعشت في سياق الكفاح اليومي، ثقافة التحدي، وتوفرت للاعمال الإبداعية في مجالات الآداب والفنون خصائص فنية رفيعة، استلهمت التراث، دون أن تغفل المعاصرة، وتفاعلت الثقافة الفلسطينية مع أرومتها القومية، ومع الثقافة الانسانية، وأخذت باساليب الحداثة والتجديد، بل ودخلت اعمال ابداعية في إطار المغامرة الجسورة، وانغمست في التجريب الواعي، لتعكس دينامية النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني وتجدده، كما عكست هذه الأعمال الابداعية همومَ الانسان الفلسطيني وشواغله . ورداً على محاولات اسرائيل ادعاء التراث الفلسطيني وسرقته، نشطت الجمعيات والنوادي والجامعات في عملية إحياء هذا التراث، فتم جمع الفولكلور وأدواته، وما حواه من حكم، وأمثال، وحكايات شعبية تتضمن الحكمة والصبر والفطنة والحث على تجاوز الصعاب، كما نشطت عملية إحياء التقاليد والمواسم الشعبية، وحياكة الثياب والتطريز، وإبراز جماليات الثوب التقليدي بألوانه الزاهية، كما تشكلت الفرق الفنية التي أحيت الفنون الشعبية كافة .

أما محاولات إحياء التراث الفكري الذي تراكم بجهود الاجيال المتعاقبة منذ ان بدأ الصراع مع الاستعمار والصهيونية، فقد عبرت عن قوة الثقافة في معركة صراع البقاء، ومقاومة محاولات طمس الهوية وإلغائها .

لقد كانت الثقافة (كإبداع) جهداً مجتمعياً، شارك فيه المبدع كفرد، وشاركت فيه الجماعة، واحتضنته، واحتفت به ، عندما لبى احتياجاتها، وعبر عن تطلعاتها وآمالها، وساهم في بلورة وجدانها .

لقد انتفع الشعب الفلسطيني، في أماكن تواجده كافة بكل عناصر المتعة الفنية في آدابنا وفنوننا وتراثنا الشعبي، وتراثنا المادي وغير المادي، ولم يقتصر الاهتمام بهذه الثقافة من قبل النخبة في المدن، وانما تعدى ذلك إلى الارياف والمخيمات، بل ان بعض المناطق الريفية اختصت بانواع خاصة من الفنون الشعبية تختلف عن المناطق الاخرى، من حيث اسلوب الحياة، والطراز المعماري، والملابس الشعبية، والأغاني والأهازيج، والعادات والتقاليد، والحكم والامثال، والسير الشعبية وغير ذلك من الفنون، مما أبرز غنى هذا التنوع الثقافي، وأبرز ارتباط الثقافة بحركة الحياة .

ولعل ظهور المؤسسة الفلسطينية الرسمية التي تعنى بشؤون الثقافة، يلقي على عاتق منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية كبيرة في رعاية الحياة الثقافية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني قد حرم لعقود طويلة منذ الانتداب البريطاني، ومنذ نكبة 48 وحتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حرم من وجود مؤسسة ترعى الآداب والفنون، وتعنى بالمشهد الحضاري في فلسطين .

وعلى الرغم من جسامة التحديات، وصعوبة الظروف وما يخلفه العدوان الاسرائيلي من خسائر مادية، ومن تخريب للاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من ذلك، فلابد أن تضع الجهات الرسمية الثقافة في سلم أولوياتها، وان تضعها في الموقع العالي الذي تستحق، وان تخصص الموارد المالية الكافية للقيام بالتزاماتها، وتحقيق انتفاع الشعب الفلسطيني بفنونه وآدابه وتراثه، ومشاركة المبدعين وأبناء الشعب في تطوير الحياة الثقافية وإثرائها.

مبادئ السياسة الثقافية الفلسطينية

تستند "السياسة الثقافية الفلسطينية" الى المبادئ التالية :

1. الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الأساسية أمام التنمية والمعرفة والثقافة والتعليم والاقتصاد والبيئة وأمام كل أوجه الحياة .ومقاومة هذا الاحتلال حق مشروع كفلته الأنظمة والقوانين الدولية ، فمن حق الشعب الفلسطيني التمتع بالحرية والاستقلال ، وبناء مستقبله في دولة ذات سيادة .
2. ترتبط الثقافة بالتنمية ارتباطاً وثيقاً ، ولا بد أن تأخذ سياسات التنمية في فلسطين التنمية الثقافية المستدامة بعين الاعتبار ، بحيث يكون هناك تكامل بين السياسات التنموية بما فيها السياسات الثقافية .
3. من حق الشعب الفلسطيني تلقي المعرفة وإنتاجها وإعادة انتاجها ، ومن حق المثقفين والمبدعين المشاركة في حياة ثقافية ضمن أفضل الظروف، انسجاما مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الماده 27) على حق الأفراد في كل مجتمع بالتمتع بحياة ثقافية والمشاركة فيها .
4. يقع على الجهات الحكومية المعنية بالشأن الثقافي توفير الظروف والمناخ الملائم للمبدع والمتلقي ، كما يتوجب عليها إنشاء البنى التحتية ، ووضع القوانين

التي تنظم وتحمي الملكية الفكرية وحرية التعبير ، وتحافظ وتطور التراث المادي وغير المادي في فلسطين ، ومن صلب عمل هذه الجهات صون وتطوير الصناعات الثقافية ، والسياحة الثقافية.

5. للمنظمات والجمعيات الثقافية الأهلية دور بارز في تنشيط الحياة الثقافية ، ورعايتها ، وتطويرها ، ويكفل القانون تشجيع قيام هذه المنظمات والجمعيات ، ويكفل حريتها في العمل بما لا يتعارض مع الاهداف العليا والمرجعيات الاساسية للمجتمع .
6. السياسة الثقافية الفلسطينية، هي حاضنة القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ووحدة الأرض والشعب الفلسطيني ، وترسيخ السيادة الوطنية .
7. السياسة الثقافية الفلسطينية تستند الى التنوع الثقافي والأخلاقيات الثقافية العالمية ، وتمكين المرأة ، والأطفال والشباب من الانتفاع بالحياة الثقافية ، والمشاركة فيها . وفي الوقت ذاته تحافظ على الذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني ، وتعمل على تمتين العلاقات الثقافية مع المحيط القومي ، لمواجهة تحديات العولمة والتعاطي مع ايجابياتها بما يرفع من مستوى التحدّي والاستجابة المبدعة ، ومقاومة السلبيات التي قد تلحق الضرر بالثقافات المحلية .
8. تعتمد السياسة الثقافية الفلسطينية الحوار بين الثقافات، وتدعو إلى مقاومة ومناهضة الدعوات التي ترمي إلى صدام الحضارات والثقافات .
9. السياسة الثقافية الفلسطينية تستشرف المستقبل ، وما يحمله من تطورات وتحديات، وتستجيب للاحتياجات الثقافية المستقبلية للشعب الفلسطيني .
10. الاستقلال الثقافي الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الاستقلال الوطني بابعاده المختلفة.

الأهداف

1. تجسيد المفاهيم الوطنية والديمقراطية في مجالات الثقافة الفلسطينية المختلفة ، بما يقوي الشخصية الوطنية ، وقدرتها على الصمود في الوطن والمنافي ، ودحر الاحتلال وتحقيق السلام العادل، وتعزيز ثقافة السلم الاهلي.
2. تعزيز الانتماء للامة العربية ، ودعم كل أواصر الوحدة الثقافية العربية ، والعمل العربي الثقافي المشترك .
3. حماية ورعاية التراث الثقافي والحضاري في الأراضي الفلسطينية التي تزخر بالكنوز والمواقع الأثرية والتراثية ، والمقدسات ذات الطابع الفريد في النسيج الحضاري الإنساني , وفي مقدمتها التراث الحضاري في مدينة القدس .
4. تحديث مختلف مجالات المعرفة الأدبية ، والفنية والتراثية ، والفكرية ، واستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال ، والتقنيات الحديثة لنشر الثقافة وتعميمها.
5. إقامة البنى التحتية الضرورية للعملية الثقافية ، وتوفير التدريب والتأهيل للعاملين في مختلف مجالات الثقافة .
6. دعم الإبداع الفلسطيني وتشجيعه وتوفير الشروط الملائمة لإطلاق كل الطاقات الإبداعية ، والعمل على نشر هذا الإبداع وتعميمه على الصعد كافة : المحلية ، والعربية ، والدولية .
7. تمكين أبناء الشعب الفلسطيني في اماكن تواجده ومختلف فئاته وطوائفه من الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية ، لتعزيز المعرفة ، وتدعيم القيم الإنسانية ، وتعميق الارتباط بالأرض وما تحويه من تراث وتاريخ ومشهد حضاري .
8. تحقيق الانسجام بين السياسة الثقافية الفلسطينية ومضمون المناهج التعليمية الفلسطينية، وتوفير التدريب والتأهيل لنشر ثقافة علمية تمكن المجتمع الفلسطيني لاكتساب المعرفة باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال.
9. تفعيل قنوات الاتصال مع اللجان الثقافية العربية والدولية ذات العلاقة وخاصة منظمة اليونسكو والالكسو والايسسكو والتنسيق معها بما يكفل انجاح السياسات.
10. تشجيع القطاع الخاص على الاندماج في انجاز السياسات الثقافية.
11. وضع برامج ثقافية خاصة بالمرأة والطفل.
12. تأصيل الذاكرة الفلسطينية من خلال جمع الموروث الشعبي بما يشمل التاريخ الشفوي والمشغولات والمقولات.
13. رعاية الانجازات الابداعية لاسرى الحرية.

مرجعيات الخطة

المصادر الاساسية لتوجّهات الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية هي:

1- القيم الانسانية السامية.

2- الثقافة العربية الاسلامية.

3- النظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

4- التراث الثقافي والفكري الذي أنجزه المبدعون والمفكرون الفلسطينيون طيلة الصراع مع الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي، ذلك التراث الذي عكس صلابة الشخصية الوطنية ، وقوة المقولة الثقافيـــة وقـــدرتها علـــى الـــصمود والمقاومة ، ودفاعها العظيم عن الهوية ، والحقوق الوطنية.

5- ميثاق الوحدة الثقافية العربية.

6- الخطة الشاملة للثقافة العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم "الالكسو".

7- أهداف منظمة اليونسكو ورسالتها ووثائقها الخاصة بالسياسات الثقافية.

الأولويات

انطلاقا من ضرورة الانتقال من العفوية الى التخطيط، والانتقال من جهد اللحظة الراهنة الى استشراف المستقبل، فإن السياسة الثقافية تأخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية :

أولاً: في مجال الآداب

(القصة، الرواية، الشعر، الدراسات الأدبية، الكتابة المسرحية والدراما التلفزيونية)

- توفير المناخ الملائم للإبداع الخلاّق وتقديم الحوافز التي تمكن المبدع من العطاء من خلال رعايته ، وتوفير سبل النشر والتوزيع، بما في ذلك وسائل الاتصال الالكترونية.
- تعزيز العلاقة ما بين المبدع والمتلقي ، وإيجاد البنى التحتية مثل المراكز الثقافيـــة ، وقصور الثقافة ، والقاعات والمسارح في التواصل الدائم ما بين المبدع وجمهـــوره ، لتحقيق التفاعل والمشاركة ، والانتفاع بالجهد الثقافي .

- التوسع في إقامة المكتبات العامة بما فيها المكتبات الرقمية، وتطويرها وربط الصلة ما بين القارئ والمنجزات الثقافية.
- إنشاء الهيئة الفلسطينية للكتاب، لنشر الكتاب الفلسطيني والعربي والعالمي، وإقامة المعارض المحلية، ومعرض فلسطين الدولي للكتاب.
- تطوير الارشيف الوطني بما يتلائم مع المتطلبات المناطة به ، وإنجاز الببلوغرافيا الوطنية الفلسطينية.
- رصد الجوائز التقديرية والتشجيعية للمبدعين في المجالات المختلفة.
- وضع القوانين والتشريعات التي تحمي الملكية الفكرية، وحقوق المؤلف، وتوفر حرية التعبير.
- ترجمة الأدب الفلسطيني إلى اللغات الحيّة، وترجمة الاداب العالمية الى اللغة العربية، وربط الصلات مع دور النشر العالمية الكبرى.
- إحياء الأدب الفلسطيني الذي صدر في الوطن والمنافي منذ بداية القرن العشرين ، وحمايته من الضياع والاندثار، وتعريف الاجيال الجديدة به.
- تعزيز التواصل ما بين الأدب الفلسطيني داخل الوطن وفي المنافي تأكيداً لوحدة الأدب الفلسطيني في اماكن تواجده كافة.
- تشجيع أدب الشباب، ودعمه، ورعايته.
- رعاية أدب الأطفال، وتشجيع إصدار مجلات خاصة بالطفل الفلسطيني.
- دعم الانتاج الإبداعي للمرأة الفلسطينية، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة الثقافية .
- تعريف الطالب الفلسطيني، من خلال المناهج والأنشطة الصفية واللاصفية، بالأدب الفلسطيني القديم والحديث.
- تحفيز اصدار المجلات الأدبية المتخصصة بالآداب، ورعايتها، وإقامة شبكات التوزيع لتوصيلها إلى مختلف المناطق في الوطن وخارجه.
- إبراز الأدب الفلسطيني في وسائل الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع، وتخصيص ساعات بث إذاعي وتلفزيوني للمادة الثقافية في المحطات الرسمية والخاصة.
- الاتصال والتواصل مع الأدباء والمفكرين العرب، ومع المؤسسات الثقافية العربية التي تعنى بالآداب، الرسمية منها والأهلية.
- إقامة مهرجانات سنوية، للقصة والرواية والدراسات الأدبية وملتقيات للشعر والمسرح بتضافر جهود المؤسسة الرسمية والمنظمات الثقافية الأهلية.

- تحفيز الجامعات للمشاركة في إبراز مكانة الأدب الفلسطيني من خـــلال الدراســـات والرسائل الجامعية .
- ترتيب أوضاع الاتحادات التي ترعى الإبداع (اتحاد الكتّاب، اتحاد الفنانين، روابـــط المسرح، والتشكيليين ...الخ)، وتوحيدها، وتجميعها وفق المعايير النقابيـــة العالميـــة، ووفق المعايير الديموقراطية.

ثانياً: في مجال الفنون

(المسرح، السينما، الفن التشكيلي، الموسيقى والرقص الشعبي، والموروث الشعبي)

- توفير البنى التحتية من صالات، ومبان، ومراكز ثقافية متعددة الأغـــراض لانتفـــاع الجمهور بالنشاط السينمائي، المسرحي، الموسيقى، الفولكلـــوري، ومعـــارض الفـــن التشكيلي، ليس في المدن فقط بل وفي الارياف والتجمعات السكانية.
- تأهيل وتدريب الفنانين العاملين في مجالات الفنون، وخاصة السينما والمسرح، مـــن خلال المؤسسات في الوطن والخارج لتأهيل جيل من العاملين في مجـــالات التمثيـــل والإخراج، كتابة السيناريو، الإضاءة، الديكور...الخ .
- إنشاء مراكز ومعاهد وكليات جامعية تدرّس فروع الفن المختلفة .
- توثيق التجارب الفنية وتأريخها، وتقديم الدراسات حولها، وتجميع الموروثات الثقافية في الوطن والمنافي واعادة انتاجها في اعمال فنية.
- دعم الجهود لإقامة بينالي دولي للفن التشكيلي وكذلك المهرجان الـــسينمائي الـــدولي، كظاهرة ثقافية دورية، لتدعيم التواصل الفني، وإبراز مكانة فلسطين الثقافية الدولية.
- العناية والاهتمام بالخط العربي، وتشجيع تأسيس المدارس والمعاهد التي تدرّس الخط العربي وتاريخه، والعمل على تطويره ولفت انتباه الفنانين التشكيليين الى الاســـتفادة مما يزخر به من محتوى جمالي .
- التعاون ما بين المؤسسات الرسمية والاقتصادية، والاتحادات والروابط الفنية والبلديات والمجالس المحلية، لوضع برنامج لنشر الفنون في الأماكن العامـــة، بهـــدف تجميـــل المحيط، وتخصيص مبالغ مالية لدعم الجهد الفني.
- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لنشر الفنون من خلال الأقراص المدمجة، ومـــن خلال شبكات الإنترنت، والتعريف بها.
- دمج الفنون في مناهج التعليم في كل مراحله ،وكذلك في النشاط اللامنهجي في كـــل المؤسسات التعليمية .

ثالثاً: في مجال التراث الشعبي والفولكلور

- تأسيس هيئة مسح ميداني للتراث الشعبي بمضامينه الإنسانية ،ومصادره الحضرية والريفية والبدوية، ودراسته وتحليله في الوطن والمنفى.
- تشكيل هيئة مشتركة (حكومية وأهلية) لإصدار موسوعة الفولكلور الفلسطيني، على أن تستفيد من كل الجهود التي تم تحقيقها في هذا المجال .
- توجيه طلاب الدراسات العليا، من خلال التنسيق مع الجامعات، لدراسة التراث الشعبي في الرسائل الجامعية.

- تحفيز الجهات الحكومية والأهلية والخاصة على إصدارمجلات متخصصة تُعنى بشؤون التراث والفولكلور الفلسطيني.
- إقامة المتاحف المتخصصة بالتراث الشعبي.
- إقامة هيئة وطنية تُعنى بتشجيع الصناعات التقليدية وتطويرها وتسويقها،بالتعاون مع الجهات المختصة.
- إقامة المعارض الفنية المتخصصة في عرض التراث، ليس في المدن فحسب ، بل في الإرياف والتجمعات السكانية الأخرى .
- تنظيم المهرجانات الفنية التي تحافظ على الفنون الشعبية، من دبكة، وأغان شعبية، وملابس تقليدية، ودعمها لضمان استمراريتها. وتخصيص يوم لإحياء التراث والفلكلور داخل الوطن وخارجه.

رابعاً: في مجال المخطوطات

- تشكيل هيئة وطنية للمخطوطات التاريخية في الوطن والخارج لإجراء مسح ميداني ووضع الخطط لحمايتها وحفظها، وترميمها، وإحيائها .
- التعريف بالمخطوطات الفلسطينية عبر كتيبات خاصة، وعبر شبكات الإنترنت .
- دعم الجامعات في منح الدرجات العلمية للطلبة الذين يحققون المخطوطات وفق المعايير العالمية .
- وضع التشريعات والقوانين التي تحمي المخطوطات الفلسطينية، وتمنع تسربها أو إتلافها أو سرقتها.

خامساً : في مجال التراث الثقافي : الآثار ، المتاحف ، الممتلكات الثقافية.

أصبحت فلسطين ، منذ منتصف القرن التاسع عشر، محط اهتمام الجمعيات والرحالة الأوروبيين ، وترافق ذلك مع بدايات الأطماع الاستعمارية، وبدايات الأطماع الصهيونية لاستيطان ارض فلسطين . وتأسست في اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية جمعيات وصناديق لتمويل استكشاف الأراضي المقدسة.

ولم يكن الهدف الحقيقي لهذه الجمعيات والصناديق العناية بتاريخ الأراضي المقدسة أو البحث العلمي عن أثارها ومقتنياتها ، وكنوزها الثقافية ، بقدر ما كان الدافع الاستعماري الذي يتغطى بالاهتمامات التوراتية. فانتقل الاهتمام من مصطلح الأراضي المقدسة خلال فترة وجيزة من الزمن الى مصطلح ارض التوراة ، ومن ثم الى مصطلح ارض إسرائيل.

وهكذا التقت المصالح الغربية مع المصالح الصهيونية ، لتزوير تاريخ فلسطين، وتزوير اكتشافاتها الأثرية، ومواقعها الحضارية ، وعمائرها القديمة بما يتناسب مع الرواية التوراتية . وكان الهدف من تلك الدراسات والحفريات والخرائط والرسوم رسم الإطار العام الذي يضفي الشرعية العلمية على المشروع الاستيطاني الصهيوني.

وبحلول نكبة عام 48 وتأسيس دولة إسرائيل، لحق ضرر كبير بالممتلكات الثقافية للشعب الفلسطيني ، إذ تم تدمير مئات القرى الفلسطينية بكل ما تزخر به من آثار ومواقع ومبانٍ , وتأسست دائرة الآثار الاسرائيلية التي عملت على طمس معالم الهوية الفلسطينية ، وعملت اسرائيل ، بيد مطلقة ، لتهويد التاريخ الفلسطيني من خلال الرؤية التوراتية ، ومن خلال تزوير اسماء المواقع والاماكن والقرى والمدن وتهويدها.

وبعد احتلال اسرائيل لما تبقى من ارض فلسطين عام 67، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمجازر بشعة، تمثلت في نهب وتدمير مئات المواقع الاثرية ، وسرقة الممتلكات الثقافية والاتجار غير القانوني بها، وسرقة محتويات المتاحف ، واجراء حفريات خطيرة وشق أنفاق تحت المسجد الاقصى ، وتدمير البلدة القديمة في مدينة نابلس ، وبعض المواقع الاخرى في بيت لحم وجنين وغزة والخليل ورام الله وسائر المناطق الفلسطينية .

لذا فإن الأولويات في هذا المجال هي:

1. دحض الرواية الغربية التوراتية الصهيونية للتاريخ الفلسطيني، واعادة صياغة هذا التاريخ وفق اسس علمية ، وتأسيس رؤية بعيدة النظر تربط بين البيئة والنشاط الانساني، وتعتبر كل أشكال التراث الثقافي في مختلف العصور، والمنتمية الى مختلف الطبقات الحضارية، بغض النظر عن بعدها الديني او العرقي، هي موروثات ثقافية للشعب الفلسطيني وملك لذاكرته التاريخية
2. إيلاء عناية خاصة للتاريخ العربي الاسلامي ومنجزاته الحضارية، وهذا التركيز الذي يرتبط بالذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني وهويته الوطنية لا يلغي ولا يقلل من شأن التاريخ الحضاري لمختلف الحقب كما سبق ان أكدنا
3. إحياء وترميم ما دمره الاحتلال ، وإقامة متاحف في شتى الاختصاصات، لحفظ الممتلكات الثقافية، ونشر الوعي بالتراث ، وتعريف الاجيال بثقافتها وحضارتها ، ولتعريف الزائرين والسياح بحضارتنا وتاريخنا .
4. وضع خطة وطنية شاملة، لرعاية وحماية وصيانة الممتلكات والتراث الحضاري والانساني لمدينة القدس ، بمقدساتها الإسلامية والمسيحية ، ومبانيها القديمة، وأسوارها ، وآثارها ، ومتاحفها ، وكنوزها الحضارية، ومخطوطاتها ، وكل ما تزخر به من نشاط انساني ، والتصدي لمحاولات تهويدها ، وتغيير طابعها الجغرافي والسكاني . والاستفادة من الجهود والمبادرات التي تقوم بها منظمة اليونسكو في هذا المجال.
5. العمل على استعادة القطع الاثرية ذات القيمة التاريخية ، وغيرها من الممتلكات التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية او سهّلت عملية الاتجار بها بشكل غير قانوني ، واثارة هذه القضية في المحافل الدولية ، وخاصة في منظمة اليونسكو ، ومع الجهات الدولية ذات الصلة ، بما في ذلك المحاكم الدولية .
6. وضع التشريعات لحماية التراث الثقافي الفلسطيني.

ودعم جهود وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالتراث الثقافي، ، في إعداد تشريعات جديدة تلبّي احتياجاتنا .

7. نشر وسائل التوعية في الاوساط الشعبية ، وفي المدارس ، وفي التجمعات الفلسطينية كافة ، بأهمية التراث الثقافي ، واهمية المحافظة عليه، ونشر المعرفة التي تعمق الترابط ما بين المواقع الاثرية والنشاط الانساني الذي يحيط بها .
8. استلهام الطابع المعماري الفريد للعمارة التقليدية الفلسطينية ، من قبل الدوائر الهندسية في المجتمع المدني والسلطات المحلية ، والجهات الحكومية ، والعمل على ترميم البيوت القديمة ذات الطراز التقليدي ، وتجميل البيئة المحيطة بالمواقع

الاثرية والبيوت القديمة ، وتحويل المكان بشكل عام الى فضاء ثقافي من خـــلال ابراز جمالياته .

سادساً : في مجال الصناعات الثقافية

الصناعات الثقافية في فلسطين ضئيلة ، بسبب وجود الاحتلال ، وعدم وجود حـــوافز ودعـــم لنشوء مثل هذه الصناعات ، باستثناء الصناعات التقليدية التي لا تزال تجد الرواج بسبب اقبال المجتمع الفلسطيني على اقتنائها ودعمها ، أو بتسويقها للسياح الاجانب الذين يزورون بعـــض المناطق الدينية او السياحية ، وخاصة في القدس وبيت لحم .

ولكي تقوم صناعة ثقافية في فلسطين:

1- تعاون الوزارات والهيئات المعنية بالصناعة الثقافية وتشجيع الاســـتثمار الخاص في هذا المجال، بتوفير التسهيلات والإعفاءات ، وبوجود قوانين الحماية لهذه الصناعات .
2- التعريف بهذه الصناعات ونشر الوعي بها لتعزيـــز الاهتمـــام الرســـمي والخاص بضرورة وجود هذه الصناعات .
3- ايجاد بنية تحتية ملائمة لهذه الصناعات من خلال التعاون مـــع القطـــاع الخاص والدوري .
4- تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الثقافية.
5- تأهيل الكوادر وتدريبها لاستخدام التقنيات العالية في الصناعة الثقافية.

ولعل من أبرز الصناعات الثقافية التي نحتاجها في فلسطين :

أ-صناعة الكتاب (الطباعة، والنشر والتوزيع) .

ب _صـــــــــناعة الـــــــــورق ، والحبـــــــــر التـــي تخـــدم صـــناعة الكتـــاب ، وطباعـــة الـــصحف والمجلات... الخ .

ت -صناعة المرئي والمسموع (ســـينما ، تلفزيـــون ، راديو)

ث -صناعة الاقراص المدمجة التي تحتوي على المـــادة الثقافية ، أو الموسيقى والاغاني .

ج -الصناعات المتعلقة بالمسرح ، والفولكلور ، والفنون التشكيلية .

سابعاً: في مجال المكتبات:

- إنشاء المكتبة الوطنية والارشيف الوطني.
- سن التشريعات والقوانين والمعايير الخاصة بالمكتبات بمختلف أنواعها.
- العمل بنظام إيداع المصنفات.
- توحيد جهود المكتبيين وتأطيرها في مؤسسات، وتشبيكها الكترونياً.
- تحديث مقتنيات المكتبات بمختلف أنواعها.
  - تعزيز دور المكتبات في المجتمع .
  - بناء القدرات في علم المكتبات والمعلومات.
- العمل على حوسبة المكتبات في التصنيف والفهرسة والأعمال الأخرى.
- العمل على إنشاء مكتبات جديدة متخصصة ، وتأهيل كوادر للعمل بها.
  - التعاون وتبادل الخبرات بين المكتبات في فلسطين والدول الأخرى.

ثامناً : في المناهج التعليمية

- التعريف بالتاريخ الفلسطينى منذ أقدم العصور ، وبكل ما يزخر به من أثار وطبقات حضارية ، ومشهد حضارى متكامل ، وإبراز التاريخ العربى الإسلامى.
- التعريف بالأدب الفلسطينى الحديث بمراحله المختلفة الذي شكّل الوجدان الوطنى ، وساهم فى المحافظة على الشخصية الوطنية وقاوم محاولات طمسها.
- إدخال الفنون فى المناهج ، مثل الفن التشكيلي ، الموسيقى ، المسرح والسينما، والتراث الشعبي. وتخصيص حصص مدرسية لإكساب الطلبة مهارة فى هذه الميادين.
- وضع مناهج خاصة بالتعليم العالى ، للمعاهد والكليات المتخصصة بالفنون.
- تمكين الطالب من إستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ، لتوسيع معارفه وثقافته ، والإطلاع على ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام من مواد ثقافية وعلمية على شبكات الإنترنت.
- وضع برامج لرعاية الموهوبين من الطلبة ، وتوفير الإمكانيات ، وورش العمل لتطوير هذه المهارات وتوجيههم للتخصص فى تلك المجالات ، وتوفير المنح الدراسية لهم للدراسة.
- توفير البنى التحتية فى المدارس ، مثل المسرح المدرسي ، وقاعات المعارض ، وقاعات التدريب والملاعب والمختبرات بانواعها ، وتوفير المدربين المختصين بالتعاون مع الوزارات والهيئات المختصة.

- وضع برامج لتشجيع القراءة بين الطلبة ، والتنسيق فى ذلك مع الوزارات والمؤسسات الأهلية ، وتشجييع إقامة معارض الكتب ، لتعزيز الصلة بين الطالب والكتاب.
- تعزيز الصلة بين الطالب ومحيطه من خلال زيارات المواقع ذات العلاقة, وكذلك تعزيز صلته بمجتمعه من خلال الرحلات العلمية والمدرسية.

تاسعاً : في التنمية والثقافة والديمقراطية:

الانسان هو محور عملية التنمية المستدامة ، ولهذا لم تعد مؤشرات التنمية تقاس بالناتج القومي الإجمالي للدخل فقط، بل تقاس بمدى رفاه الإنسان وتوفير الفرص والخيارات أمامه بما فيها الصحة والتعليم وإكتساب المعرفة ، والمهارات أي أن التنمية الحقيقة ، هي تنمية الثروة البشرية للشعوب والأمم ..

ولعل إنتفاع الناس بالثقافة ، وبحياة ثقافية تتاح فيها فرصة التعليم والتسلية عن طريق المسرح ، والسينما ، والبرامج التليفزيونية ، ورفع مستوى التذوق الفنى عن طريق الموسيقى ، والفنون التشكيلية ، والشعر والإطلاع على تجارب الإنسانية من خلال القصة والرواية والدراسة وسائر الأنواع الأدبية ، والتفاعل مع الفلكلور والتراث ، والإطلاع على الأثار والمتاحف والمشهد الحضارى فى بلدانهم وفى بلدان العالم.. الخ, يعتبر أحد أهداف التنمية الإنسانية.

ولا شك أن توفير الحرية والديمقراطية يخلق المناخ الضرورى لنجاح هذه العملية.

إن حرية التعبير الثقافى ، جزء لا يتجزأ من حرية الخيارات أمام الإنسان ، وهى جزء لا يتجزأ من الحريات العامة ، ومن فرص خلق المناخ الملائم لتطوير الإنسان ، وإطلاق طاقاته الإبداعية.

ومن الضرورى وجود قوانين ديمقراطية تكفل حرية العمل الثقافي وفى مقدمتها حرية التعبير ، وحرية وصول وتدفق المادة الثقافية ، وحرية التمتع بها ، والإستفادة منها ، ولكن الأكثر ضرورة وضع تلك القوانين موضع التطبيق الفعلى.

والاولويات في هذا المجال هي:

1- وضع الآليات التي تكفل تطبيق القوانين على الأسس الديمقراطية ، وخاصة ما يتعلق بحرية العمل الثقافي والحريات العامة.

2- تعزيز عملية التثقيف في مجالات حقوق الإنسان ، وتعريف المواطن بحقوقه ، وتعليم الديمقراطية

بالمدارس والجامعات ، وهذا يقتضي بالضرورة وجود نظام تعليمي ديمقراطي.

3- إنهاء الرقابة على الإنتاج الثقافى والفنى ، ووضع معايير لميثاق شرف يلتزم به المبدعون ، بما يحافظ على جودة المادة الثقافية ، والقيم والمثل التى توحد المجتع الفلسطيني ، وتعزز مشاركته فى الأخلاقيات العالمية للثقافة.

4- تشجيع قيام هيئات مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، ولمواجهة الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة.

5- التأكيد على دور الديمقراطية فى عملية التنمية الإنسانية ودور الثقافة فى بناء الإنسان وإتاحة الفرص والخيارات أمامه ، وتحسين حياته.

6- الإهتمام بجودة البيئة ، وتجميلها بما يعزز الإرتباط ما بين الإنسان وبيئته ، وبما يعبر عن حسن التفكير ، وإسلوب الحياة ، والسلوك والتفاعل المبدع بين الانسان ومكانه.

7- تعاون الجهات الحكومية والأهلية مع مركز الإحصاء الفلسطيني ومع برامج دراسات التنمية لرصد مؤشرات التنمية الثقافية في فلسطين .

عاشراً: الأولويات المشتركة لمختلف القطاعات

- التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية (حكومية وغير حكومية) لاستصدار تشريعات ثقافية تغطي مجالات الثقافة كافة .

- إنشاء صندوق للتنمية الثقافية ذي هيئة مستقلة حسب قانون خاص يحدد بنيته وتمويله وصلاحياته ، تشارك به مؤسسات حكومية وغير حكومية، وذلك لضمان بقاء العمل الثقافي مستمراً من خلال الدعم والتمويل.
- تخصيص جزء من الميزانية الرسمية للبنية التحتية الثقافية (بما فيها التدريب والإعداد والتأهيل) والتعاون في ذلك مع الجهات العربية، والجهات الدولية المانحة.
- إقامة مؤسسات الثقافة ذات الطابع السيادي (كالمكتبة الوطنية، والأرشيف الوطني، والمسرح القومي، ومؤسسة السينما، والمتحف الوطني).
- الاهتمام بالنشاط الثقافي في المنافي، وتعزيز التواصل مع الوطن ، تجسيداً لوحدة الثقافة الفلسطينية، ووحدة الشعب الفلسطيني.
- إبلاء أهمية خاصة لدور المرأة في النشاط الثقافي مبدعة وإنسانة.
- العناية بثقافة الطفل، وثقافة الشباب، وثقافة المعوقين.
- التوسع في استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، في نشر وتعميم الثقافة، وتأهيل الأجيال الجديدة بثقافة علمية تمكن المجتمع الفلسطيني من سد فجوة المعرفة التي تفصله عن الدول المتقدمة في هذا المضمار.

التشريعات الثقافية

في ضوء احتياجاتنا، من الضروري حث الجهات المعنية بالثقافة (وزارة الثقافة، وزارة السياحة والآثار والمؤسسات الثقافية الأهلية) على سرعة العمل بإعداد مشاريع القوانين الثقافية، ورفعها إلى الحكومة لدراستها وتحويلها إلى المجلس التشريعي لإقرارها، ومن أبرز هذه القوانين:

1) قانون / نظام إيداع المصنفات:-
عملية توثيق للنتاج الفكري الوطني بكافة أشكاله وأنواعه، وتنظيم عملية الطباعة والنشر وانعاشها.
2) قانون/ صندوق التنمية الثقافية:-
ينظم القانون بنية الصندوق ومجالاته وتمويله وآليات عمله لرفع مستوى الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها.
3) قانون الملكية الفكرية:-
وهو قانون يحمي حقوق أصحاب المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، وتشمل مظاهر التعبير المختلفة سواء كانت كتابة أو صوتاً أو رسماً أو تصويراً أو حركة، أياً كان نوعها أو أهميتها أو الغرض من إنتاجها، وذلك لحمايتها من السرقة أو الانتحال أو التزوير.
4) قانون جوائز الدولة :-

وهو قانون ينظم عملية منح جوائز تقديرية أو تشجيعية للمبدعين تكريماً لهم على أعمال لها قيمة علمية أو فنية أو أدبية مميزة بما ينفع الوطن خاصة والإنسانية عامة .

5) قانون مِنح التفرغ :-

وهو قانون لتهيئة المناخ المناسب للمواهب الحقيقية للابتكار والإبداع في مختلف مجالات الأدب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية مما يؤدي إلى تنشيط حركة الفنون والآداب والعلوم ورعاية المبدعين.

6) قانون حماية التراث الثقافي:-

وهو قانون من أجل الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وحمايته في أشكاله الطبيعية والاجتماعية والسياسية ، تجري المحافظة عليه من التشويه أو التزوير أو السرقة في بعديه المادي والروحي ، المنقول منها وغير المنقول.

7) قانون حماية الفلكلور الوطني :-

وهو قانون لحماية الفلكلور الوطني من التشويه والتزوير والادعاءات الإسرائيلية وغيرها التي تحاول سرقة التراث الشعبي الفلسطيني الذي يمثل روح شعبنا الحي.

تمويل الثقافة :

نجاح "السياسة الثقافية الفلسطينية" مرهون بتوفير تمويل ملائم وقابل للاستمرار. وذلك يقتضي تضافر جهود منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهذا لا يتأتى إلا بايمان هذه الاطراف جميعها باهمية الثقافة ومكانتها. وتأسيس"صندوق التنمية الثقافية أهم آليات هذا الدعم ".

وان القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 40 بتاريخ 2005/11/23 بإنشاء هذا الصندوق (صندوق التنمية الثقافية)، وتكليف وزارة الثقافة بإعداد مشروع القانون المتعلق بالصندوق لدراسته وإحالته إلى المجلس التشريعي يضع هذه الفكرة موضع التطبيق.

آليات تنفيذ "الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية" :

1- تشكيل هيئة وطنية عليا، تعمل على تطبيقها ، ومعالجة تنفيذها في ضوء المستجدات ، وعلى مراحل، وضمن نظام خاص.

2- اعتماد مبدأ الحلول الاستثنائية ، والطرق المبتكرة للتغلب على المعوقات التي قد تواجه التنفيذ .

3- تعزيز عنصر المبادرة في التنفيذ ، والاستفادة من الخبرات التي اكتسبها العمل الثقافي الفلسطيني طيلة سنوات الاحتلال ، خاصة وأن العمل الثقافي نما وتطور وابدع في أجواء التحدي والصمود .

4- هيكلة النظم الإدارية للمؤسسات الحكومية والاهلية في ضوء متطلبات تنفيذ الخطة ، ووضع هيكليات مناسبة تأخذ بعين الاعتبار بناء القدرات وتطوير إمكانيات الكوادر البشرية الموكلة بالعمل الثقافي تخطيطاً وتنفيذاً ، ورفد الوزارات والمؤسسات بالكفاءات البشرية المؤهلة ، وتوظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة ، ووسائل الاتصال لتفعيل الاداء وتطويره.

5- إعتماد مبدأ التقويم لتعزيز الإيجابيات ، وتقليل السلبيات وإنهائها ، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وإعادة النظر فى المشاريع والأنشطة الثقافية فى ضوء التجربة ، ووضع المبادئ لقياس مدى الكفاءة فى التنفيذ.

6- التعاون مع مركز الإحصاء الفلسطينى ، لتحديد مؤشرات النمو الثقافى ، ورصد البيانات والإحصائيات المتعلقة بالشأن الثقافى ، وإصدار التقارير الخاصة حولها.

7- إشراك وسائل الإعلام المختلفة في التعريف بالنشاطات والمشاريع الثقافية ، وتعزيز مكانة الثقافة في الصحف والدوريات ، والإذاعة والتليفزيون ، والإنترنت ، ووضع برنامج ما بين وزارة الثقافة ، والمؤسسات الأهلية من جهة ، ووزارة الإعلام والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الإعلامية الخاصة من جهة أخرى ، بهدف التنسيق والتكامل ما بين السياسات الثقافية والإعلامية.